تـنـمية الرافديـن

ملحق العدد ١٢٣ المجلد ٣٨ لسنة ٢٠١٩

دراسة تحليلية لآليات الحوكمة في المصارف الاسلامية وأثرها في مستوى الافصاح عن المخاطر في التقارير والقوائم المالية

An Analytical Study for Governance Mechanisms in the Islamic Banks and Their Impact on Exposure Level of Risks in The Financial Lists and Reports

محمد محمود أحمد الشرابي
الشركة العامة للاسواق المركزية
وزارة التجارة
Mohammed M. A. Al-Sharabi
Alsharabi.mohamed@yahoo.com

لقمان محمد ايوب الدباغ
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة الموصل
Luqman M. A. Al-Dabbag
Aldabbagh.luqman@yahoo.com

تأريخ استلام البحث ٢٠١٨/٦/١٣

تأريخ قبول النشر ٢٠١٨/١٠/٩

المستخلص

نتيجة للأزمات المالية المختلفة في الكثير من الشركات والمصارف العالمية، والناتجة عن افتقار إداراتها إلى الممارسات السليمة في الرقابة والاشراف، فضلاً عن نقص الشفافية في الافصاح عن المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات أصبح الافصاح عن المخاطر جزءاً أساسيا من متطلبات تطبيق الحوكمة والذي يهتم بتحديد الحجم المناسب من المعلومات عن المخاطر التي يجب الافصاح عنها وايصالها إلى جميع أصحاب المصالح وبالشكل الذي يساعدهم على اتخاذ القرارات على أسس واضحة. ويهدف البحث إلى دراسة آليات الحوكمة في المصارف الاسلامية العراقية وأثرها في مستوى الافصاح عن المخاطر. ومن خلال الدراسة التحليلية، تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات، كان أبرزها وجود علاقة ارتباط معنوية بين آليات الحوكمة في المصارف الاسلامية والافصاح عن المخاطر، فضلاً عن وجود أثر إيجابي ذي دلالة احصائية معنوية لآليات الحوكمة في مستوى الافصاح عن المخاطر للمصارف الاسلامية العراقية عينة البحث.

الكلمات المفتاحية: *حوكمة المصارف الاسلامية /آليات الحوكمة –الافصاح عن المخاطر –المصارف الاسلامية العراقية.*

Abstract

As a result of the crises of financial and accounting deficiencies in many global companies and banks resulted from their administrations lack of good secure practices in controlling and supervising ,As well as lack of transparency and disclosure of risks which institutions are exposed to, risk disclose has become fundamental part of governance requirements, which is concerned with determining the appropriate amount of information to be disclosed and communicated to all stakeholders in manner that helps them to make decisions on a clear basis. This research aims to study the mechanisms of Governance in Islamic banks in Iraq and its impact on the Level of risk disclosure. By analytical study, a number of conclusions were reached. The most prominent was the existence of a correlation between the mechanisms of governance in Islamic bank and disclosure of risks. In addition to the existence of a positive effect of statistical significance of the mechanisms of governance at the Level of disclosure of risks to concerned Islamic banks of Iraq Accordingly

Key words: *Islamic Banks Governance, Governance mechanisms, Risks disclosure, Islamic Banks of Iraq*

المقدمة

للحوكمة أهميتها لما تمثله من دفع لعجلة التنمية ورفع مستوى الافصاح وتخفيض درجة المخاطرة المتعلقة بالفساد الاداري والمالي. ويتفق كثير من الباحثين على أن تطبيقات الحوكمة تعد أكثر أهمية في القطاع المصرفي عنها في القطاعات الأخرى لما تشتمل المصارف على مجموعة معقدة من العناصر والعلاقات المتداخلة التي لاتوجد في القطاعات الأخرى، وتؤثر بشكل كبير في طبيعة نظام الحوكمة. ولخصوصية العمل في المصارف الاسلامية فإنها تحتاج إلى العديد من الآليات والوسائل أو الأدوات للتطبيق السليم للحوكمة سواء أكانت آليات داخلية أم آليات خارجية، التي تنظم عملها بما يضمن تطبيق

مبادئ الحوكمة والالتزام باحكام الشريعة الاسلامية وتحقيق مستوى عال من الافصاح عن المخاطر التي تواجهها وبما يكفل حصول الاطراف ذات العلاقة على المعلومات الكافية عن المخاطر التي تكتنف استثماراتهم، وبما يساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة تجاه المصارف المعنية.

أولاً- مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة الدراسة حول التساؤلين الرئيسين الآتيين:

١. ما واقع تنفيذ المصارف الإسلامية العراقية لآليات الحوكمة في المصارف الإسلامية؟
٢. ما أثر تنفيذ هذه الآليات في مستوى الافصاح عن المخاطر في المصارف الإسلامية العراقية؟

ثانياً- أهمية البحث

يسهم البحث في إبراز الدور المهم لتطبيق آليات الحوكمة في المصارف الإسلامية العراقية، وتأثير ذلك في مستوى الافصاح عن المخاطر ومعرفة مدى مواكبتها لمتطلبات الافصاح عن المخاطر المحددة في معايير وارشادات الهيئات الدولية الإسلامية المختصة والادبيات ذات العلاقة، الأمر الذي يمكن من تحديد جوانب القوة والضعف في أداء هذه المصارف ومن ثم امكانية تقديم التوصيات والمقترحات الملائمة.

ثالثاً- أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. التعرف على واقع الالتزام بآليات الحوكمة ومستوى الافصاح المحاسبي عن المخاطر في المصارف الإسلامية العراقية عينة البحث.
٢. التعرف على طبيعة العلاقة والأثر بين آليات حوكمة المصارف الإسلامية والافصاح عن المخاطر فيها.

رابعاً- فرضيات البحث

انطلق البحث من فرضيتين رئيستين هما:

١. هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين آليات الحوكمة في المصارف الإسلامية ومستوى الافصاح عن المخاطر.
٢. هناك أثر إيجابي معنوي ذي دلالة إحصائية بين آليات الحوكمة في المصارف الإسلامية ومستوى الإفصاح عن المخاطر.

خامساً- منهج البحث

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال الاستعانة بالمراجع العربية والاجنبية ذات العلاقة،وعلى المنهج التحليلي في الدراسة التحليلية من خلال تجميع وتحليل البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة للوصول إلى النتائج، وقد اعتمد الباحث على التقارير والقوائم المالية للمصارف الإسلامية العراقية عينة البحث من أجل الوصول إلى المعلومات الحقيقية عن الواقع الفعلي لمشكلة الدراسة في المصارف عينة البحث.

سادساً- مجتمع البحث وعينته

تمثل مجتمع البحث بمجموعة من المصارف الإسلامية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وقد تم اختيار هذه المصارف لخبرتها في مجال الصيرفة الإسلامية ولكونها مارست النشاط خلال مدة الدراسة.

سابعاً- حدودالبحث

تمثلت حدود البحث في الآتي:

- **الحدود المكانية:** أجري البحث على ستة من المصارف الإسلامية العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.

- **الحدود الزمانية:** تعلقت بيانات البحث بالقوائم والتقارير المالية للمصارف الإسلامية العراقية عينة البحث للمدة (٢٠١٢ – ٢٠١٦).

المبحث الأول
الاطار النظري لحوكمة المصارف الإسلامية وآليات تنفيذها

أولاً- الاطار النظري لحوكمة المصارف الإسلامية

برز الاهتمام بموضوع الحوكمة في تسعينيات القرن الماضي نتيجة الانهيارات المالية والاختلالات المحاسبية التي تعرضت لها الشركات العالمية، وبروز الكثير من المشكلات المرتبطة بسوء استغلال السلطة وقلة الشفافية وعدم الافصاح السليم عن الاوضاع المالية لكثير من المؤسسات، مما ولد الحاجة إلى قيام الحكومات والمنظمات المهنية المختصة الى صياغة المبادئ ووضع المعايير التي تضمن حقوق أصحاب المصالح، وإيجاد المرتكزات والقواعد والتنظيمات القانونية والمحاسبية والمالية الموجهة والحاكمة لإدارات الشركات والمؤسسات المالية في أداء اعمالها. ولكي تضمن المصارف الاسلامية جودة أدائها وتحقق المزيد من النجاح وقدرا عاليا من التنافسية، فلا بد من إيجاد الصيغ التشريعية والرقابية لضمان ذلك، فضلا عن ضرورة قيامها بتوجيه جزءا كبيرا من اهتمامها للحوكمة وتطبيق معاييرها والعمل بمبادئها في جميع جوانبها الشرعية والادارية والمالية وما يولده ذلك من أنماط رقابية وافصاح وشفافية. ويمكن تعريف الحوكمة في المصارف الاسلاميه بأنها **(مجموعة من المبادئ والآليات ووسائل رقابية وضوابط عمل مستمدة من الشريعة الإسلامية، ومن التوصيات الدولية بأفضل الممارسات بما لايتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتي تضمن حسن الادارة للمصرف وضمان الحفاظ على مصالح المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار، وتحسين الاداء، وتنمية المجتمع والحفاظ على البيئة، وتحقيق مستوى عال من الافصاح والشفافية).** وعليه تكمن أهمية الحوكمة في النقاط الآتية:

١. الحصول على مجلس إدارة قوي يستطيع اختيار مديرين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة الشركة في أطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية. (جمعة ونوال،٢٠١٢،٧)
٢. تجنب الإنزلاق في مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم الاستقرار الإقتصادي والمالي، ويدرأ حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو الأسواق المالية.
٣. تحسين أداء الشركة وقيمتها الإقتصادية وقيمة أسهمها، وتقوية القدرات التنافسية لها، وتعزيز قدرتها على جذب الإستثمارات والنمو. (درويش،٢٠٠٧،٣١)
٤. تقديم مجموعة من الإرشادات التي تظهر كيفية عمل المؤسسة مع مختلف الأطراف من أجل حماية مستخدمي القوائم المالية من التلاعب.
٥. تقييم إدآء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة المحاسبية، ومكافحة الفساد المالي والإداري والحد من التلاعب والغش والخداع، وتخفيض الأثر السلبي لظاهرة عدم تماثل المعلومات. (حكيم،٢٠١٦،٧٤)
٦. اصبحت درجة الالتزام البنوك والشركات بتطبيق الحوكمة أحد المعايير التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند اتخاذ قرارات الاستثمار. (زيدان،٢٠٠٩،٢٠)
٧. إن الحوكمة الجيدة في المصارف تسهم في تعبئة الأموال وتخصيصها بكفاءة، وهذا يقلل من تكلفة رأس المال للشركات ويحفز نمو الانتاجية..(perry،7)
٨. تؤكد العديد من الدراسات الدولية على أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين بين أداء البنوك على المدى البعيد ومدى الالتزام بتطبيق الحوكمة (lonelia and seria, 2015, 5) .
٩. الحوكمة تعد مهمة أكثر في البنوك، لانها مؤسسات تعتمد أموال الغير في تحقيق أرباح للملاك، وهذا الغير يعتمد الطبيعة الائتمانية لهذه المؤسسات. (الرقيبي،٢٠٠٨،٣٠٦).

ثانياً- آليات تنفيذ الحوكمة في المصارف الإسلامية

تتمثل الحوكمة بمجموعة من المبادئ التي يتم من خلالها تحديد العلاقة بين المساهمين والمدراء وأصحاب حسابات الاستثمار وأصحاب المصالح الآخرين لمعرفة حقوقهم ومسؤولياتهم، وبمجموعة من الآليات التي يتم من خلالها التطبيق السليم لتلك المبادئ، وإن وجود هذه الاليات يعد من الأمور الحاسمة لضمان وجود الحوكمة في المصارف الإسلامية. ومن خلال الاطلاع على مجموعة من الدراسات والأدبيات حول الموضوع (انظر، الخالدي ٢٠٠٨، الجنابي ٢٠٠٨، خضير٢٠٠٩، Alman 2012، ابراهيم ٢٠١٣)، إتفقت أغلب الدراسات على أن آليات الحوكمة في المصارف الإسلامية تنقسم الى:

أ. آليات داخلية تتمثل بالآتي:

١. مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه.
٢. كفاية رأس المال الرقابي.
٣. آلية التدقيق الداخلي.
٤. تركز الملكية.
٥. التعويضات المالية للمدير التنفيذي.

ب. آليات خارجية تتمثل في:

١. هيئة الرقابة الشرعية.
٢. التدقيق الخارجي.
٣. التشريعات والقوانين.
٤. السوق.

وفيما يأتي توضيح لهذه الاليات:

أ. الآليات الداخلية لحوكمة المصارف الإسلامية:

١. **آلية مجلس الإدارة:** يعد مجلس الإدارة العامل الأهم في النهج الذي تسلكه حوكمة المصارف، إذ إنه المسؤول عن فعالية آليات الحوكمة ونظم الرقابة الداخلية المحددة. كما أن الدور الرئيس لمجلس الإدارة هو تحديد أهداف وإستراتيجيات المصرف، والسيطرة على أداء المديرين التنفيذيين، وتقييم أداء المصرف، وتطوير خطط تنفيذية بديلة، وإدارة أنظمة الإتصالات، والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بنشاط المصرف. (أبراهيم،٢٠١٣،٤٥)

٢. **آلية كفاءة رأس المال الرقابي:** إن الإهتمام بكفاية رأس المال المصرفي أصبح من أبرز القضايا المعاصرة والهادفة الى تقليل المخاطر من خلال التأكيد على ضرورة الإحتفاظ بمتطلبات رأس مال تكون أكثر حساسية للمخاطر المرافقة لكل نوع من أنواع الموجودات، وهذا يعني تكوين رأس مال يتناسب طرديا مع حجم ونوع المخاطر. (الخالدي،٢٠٠٨،٨٢)

٣. **آلية لجنة المراجعة والضبط:** إن تكوين لجان المراجعة جاء لمراجعة جوانب قصور أو مشاكل أدت إلى ضعف الثقة في النظام الرقابي بسبب نقص مصداقية القوائم المالية والشك المهني في استقلال المراجع الخارجي، الأمر الذي نتج عنه ظهور حالات الافلاس والفشل المالي. (سامي،٢٠٠٩،٢٠)

٤. **آلية التدقيق الداخلي:** تعد وظيفة التدقيق الداخلي أحد أهم آليات الرقابة وأساس النظام الرقابي الذي على أساسه يتم تطبيق مبادئ حوكمة المصارف الإسلامية، وذلك لما يوفره من أستشارات وتحليلات واقتراحات لاتخاذ القرارات التي يحتاجها مجلس الإدارة لحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح في المصرف. (العاني والعزاوي، بدون تاريخ، ٦)

٥. **آلية تركز الملكية:** يعد تشتت الملكية وتركزها أحد المظاهر والعناصر التي تدرس ضمن مجال اختيار السياسات المحاسبية، وضمان حقوق الاقلية، مما يبرز ذلك في إطار تقييد السلوك التعسفي للادارة وتقليل مشكلات الوكالة وتعارض المصالح بين الأطراف المختلفة. (علي،٢٠١٢،١٨)

٦. **آلية تعويضات المدير التنفيذي:** تمثل تعويضات المدير التنفيذي أحد آليات الحوكمة التي تؤدي الى الربط بين مصالح المديرين من جهة والمالكين من جهة أخرى، عبر الرواتب والمكافآت والحوافز بعيدة المدى، (الجنابي،٢٠٠٨،٥٥)

ب. الآليات الخارجية لحوكمة المصارف الإسلامية:

١. **آلية هيئة الرقابة الشرعية:** تختلف المصارف الإسلامية عن البنوك التقليدية في أنها تخضع للرقابة الشرعية من قبل هيئة لها استقلالها التام عن الأجهزة التنفيذية تسمى هيئة الرقابة الشرعية، وتعمل هذه الهيئة طبقا لمجموعة من الأسس والمعايير الرقابية المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية، وتقدم تقريرها الى مجلس الإدارة وإلى الجمعية العامة للمساهمين التي تقوم بتعيينها وعزلها وتحديد أتعابها.وقد قامت هيئات الرقابة الشرعية في الكثير من المصارف الإسلامية بدور هام في تصويب الأخطاء، وتقويم المعاملات، وتطوير الأنشطة وتحسين الأداء نحو الأفضل. (شحاتة، بدون تاريخ،٣)

٢. **آلية التدقيق الخارجي:** يمثل التدقيق الخارجي الأساس لحوكمة جيدة في الشركات والمصارف. إذ يساعد المدققين الخارجيون على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات، ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح.من خلال تعزيز الإفصاح والشفافية التي تعد أحد المبادىء المهمة في الحوكمة الفاعلة فضلاً عن الى ما يضيفه المدققون الخارجيون من الثقه لدى الأطراف الخارجية في المعلومات المالية من خلال شهادتهم على صدق وعدالة القوائم المالية.مما يساعد على تبني قرارات سليمة. لذلك أصبح دور التدقيق الخارجي جوهريا وفاعلا في مجال الحوكمة .(أصيل،٢٠١٦،٧٧)

٣. **آلية السوق:** تقوم فكرة هذه الآلية على أن السوق يقوم بمعاقبة المدراء التنفيذيين ضعيفي الأداء ويشجعهم على تحسين الأداء أو التعرض لخطر ضياع سيطرتهم على المنشأة. وهو ما يعني أن المنشآت أو المستثمرين يمكنهم في ظل ظروف معينة أن يسيطروا على منشأة منخفضة الأداء.على أمل إدارتها بأنفسهم لتحقيق قيمة إضافية لها. (بن درويش،٢٠٠٧،٥٥)

٤. **آلية التشريعات والقوانين:** تعد الأنظمة والقوانين التشريعية من الآليات الخارجية والمؤثرة والمهمة جدا في تنفيذ حوكمة الشركات، وتختلف الأنظمة والقوانين من بلد الى آخر، وكل نظام في بلد معين له إيجابياته وسلبياته المؤثرة في تطبيق الحوكمة. (الجنابي،٢٠٠٨،٥٢)

المبحث ألثاني

طبيعة الافصاح المحاسبي والمخاطر في المصارف الاسلامية

أولاً- طبيعة الافصاح المحاسبي

يهتم الافصاح المحاسبي عن المخاطر بتحديد الحجم المناسب من المعلومات عن المخاطر التي يجب الافصاح عنها وإيصالها الى جميع أصحاب المصالح وبالشكل الذي يساعدهم في اتخاذ القرارات على أسس واضحة، وأصبح جزءاً اساساً من متطلبات تطبيق الحوكمة السليمة، وقد تم ترجمة ذلك بزيادة المعلومات المطلوبة والمتعلقة بالافصاح عن المخاطر، وذلك من خلال المعايير والارشادات التي أصدرها مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSb خصوصا معيار الافصاحات لتعزيز الشفافية وانضباط السوق الصادر في ٢٠٠٧ . وتكمن أهمية الافصاح المحاسبي بالآتي:

١. الافصاح المحاسبي مبدأ ثابت في إعداد التقارير المالية، وأحد الوظائف الرئيسة التي ترتكز عليها مهنة المحاسبة، ويعد من أهم المبادئ الاساسية التي تسهم في إثراء قيمة إضافية للمعلومات المحاسبية. (العكر،٢٠١٤،١٥٠).

٢. الافصاح المحاسبي المناسب يوفر المعلومات الملائمة لجهات متعددة تساعد في تقليل حالة الغموض وعدم التأكد المصاحب لإتخاذ القرارات.
٣. يسهم في تحقيق التكافؤ والعدالة في الأسواق المالية من خلال دوره في تقليل درجة التباين في المعلومات أو ما يسمى حالة أحتكار المعلومات. (زوينة،٢٠١٤،١٥٠).
٤. يساعد الافصاح في معرفة مدى كفاءة الإدارة في العمليات الاستثمارية للوحدة الاقتصادية، وتقييم جهودها في خلق الايرادات ونجاحها في تحقيق الأهداف والربحية خلال مدة معينة.
٥. تقديم المعلومات الحقيقية حول الأحداث المالية والتي تسهم في تحسين وظيفة التنبؤ.
٦. خدمة المستخدمين الذين لهم قدرة محدودة أو سلطة ضعيفة في الحصول على المعلومات والذين يعتمدون على القوائم المالية بوصفها مصدراً اساساً للمعلومات.
٧. تنبع أهمية الافصاح المحاسبي للبنوك من طبيعة الخدمات المالية التي يقدمها هذا القطاع، باعتبارها الوسيط بين كل من المدخرين والمستثمرين، وارتباطه الوثيق نتيجة الانشطة الاقتصادية، ومدى مساهمته في الوثوق في النظام المغذي للدولة. (لائقة،٢٠٠٧،٥٨)
٨. يحتاج المستخدمون وأصحاب العلاقة لمعلومات لكي يفهموا خصائص عمليات البنك، ولاسيما القدرة على السداد والسيولة، ودرجة المخاطرة النسبية في مختلف الأعمال المصرفية.

ثانياً- طبيعة المخاطر في المصارف الإسلامية

تتعرض المصارف الإسلامية إلى عدة أنواع من المخاطر، تشترك في بعضها مع باقي المصارف التقليدية، وتنفرد في البعض الآخر نتيجة الاختلاف في طبيعة النشاط أو نتيجة عوامل خارجية تشكل ضغطاً متزايداً عليها. ويمكن تعريف المخاطر في المصارف الإسلامية بأنها (إحتمال الوقوع في الخسائر المباشرة أو غير المباشرة أو انحراف العوائد عن المقدار المراد تحقيقه ، وبما يؤثر على تحقيق المصرف لأهدافه بنجاح). والآتي أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية:

١. **مخاطر الائتمان:** هي المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته المتعهد بها، مما يؤدي بالبنك إلى الوقوع في الخطر. (اسماء وعبدالرزاق، بدون تاريخ،٦١) وتكون مخاطر الائتمان في صورة مخاطر تسوية أو مدفوعات تنشأ عندما يكون على أحد أطراف الصفقة أن يدفع نقودا (مثلا في حالة عقد السلم أو الاستصناع) أو أن عليه أن يسلم أصولا (كما في عقد المرابحة) قبل أن يتسلم ما يقابلها من أصول أو نقود، مما يعرضه لخسارة محتملة. (عريقات وعقل،٢٠١٢،٣١١)
٢. **مخاطر الاستثمار في رؤوس الأموال:** هي المخاطر الناشئة عن الدخول في شراكة لغرض القيام بالتمويل أو المشاركة في تمويل محدد أو نشاط عام على النحو المبين في العقد، والتي يشارك فيها مقدم التمويل في تحمل مخاطر الأعمال مع الطرف الآخر.إن الاستثمارات عن طريق أدوات المضاربة والمشاركة يمكن أن تنطوي على قدر كبير من مخاطر السوق، ومخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان، مما قد يؤدي الى إحداث تقلبات في الأرباح ورأس المال.وهي مرتبطة بالمضارب أو شريك المشاركة، ونشاط العمل، والتشغيل. (ifsb, 2005)
٣. **مخاطر السيولة:** مخاطر السيولة هي تعرض المصرف لخسارة محتملة تنشأعن عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته أو تمويل الزيادة في الموجودات عند استحقاقها من دون أن يتكبد تكاليف أو خسائر غير مقبولة، (ifsb, 2005, 11) فمن الضروري احتفاظ المصرف بمقدار كاف من المبالغ السائلة والأصول القابلة للتمويل الى سيولة بسرعة، لمواجهة السحوبات المفاجئة من العملاء دون ان يتكبد المصرف الخسائر، لأن عجز المصرف عن تلبية حاجات المودعين في سحب ودائعهم حين الطلب قد يعطي مؤشرا على أن المصرف يواجه أزمة سيولة، مما قد يؤدي الى زعزعة ثقة العملاء بالمصرف. (عبدالله،١٩٩٨،١٦)

٤. **مخاطر السوق:** تشير مخاطر السوق إلى الآثار المحتملة على القيمة الاقتصادية لموجود ما نتيجة للتقلبات السلبية في الاسعار المقارنة وأسعار صرف العملات الاجنبية وأسعار الأسهم وأسعار السلع، (خديجة والرفاعي، بدون تاريخ، ٢٠) وتعد الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق مصدراً لهذا النوع من المخاطر التي تأتي لأسباب متعلقة بالمتغيرات الإقتصادية الكلية أو الجزئية. فمخاطر السوق العامة تكون نتيجة التغير العام في الأسعار والسياسات على مستوى الإقتصاد ككل، أما مخاطر السوق الخاصة فتنشأ عندما يكون هنالك تغير في أسعار الأصول والأدوات المتداولة نتيجة ظروف خاصة بها. (كمال و بو رقبة، ٢٠٠٩، ٤)

٥. **مخاطر معدل العائد:** وهي المخاطر الناشئة عن عدم تحقيق العوائد المتوقعة من قبل أصحاب حسابات الأستثمار من استثماراتهم مقارنة بالمصارف الأخرى، (ifsb, 2005, 30) وأحد تبعات هذا النوع من المخاطر هي المخاطر التجارية المنقولة، وتتمثل في تحويل مخاطر الودائع التي يفترض أن يتحملها أصحاب حسابات الاستثمار إلى المساهمين. (خان وحبيب، ٢٠٠٣، ٦٧).

٦. **مخاطر التشغيل:** عرفت لجنة بازل المخاطر التشغيلية " بأنها الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد أو ضعف انظمة المعلومات أو بسبب أحداث خارجية (basel, 2001, 3). وتنشأ هذه المخاطر من عدة عوامل منها: (عثمان،٢٠٠٨، ٢٠).

١. عدم الكفاءة في السيطرة المباشرة على التكاليف.
٢. الاجراءات الخاطئة من قبل العاملين أو العملاء نتيجة عمليات الاحتيال.
٣. الخسائر الناتجة عن الأحداث الخارجية.
٤. عدم قدرة الأنظمة على تغطية حجم العمل.
٥. عدم ملاءمة الاجراءات المتعلقة بالضوابط والرقابة على العمليات وسياسات التشغيل.

فضلاً عن ذلك فأن المصارف الإسلامية تواجه مخاطر كثيرة تتصل بالقضايا الفقهية، وتنشأ من طبيعة بعض المنتجات المصرفية الإسلامية غير المتجانسة.وافتقار العاملين في المصارف إلى المعرفة الفقهية الكافية وعدم إطلاعهم على آثار ومضامين المفاهيم المعاصرة للمخاطر. (شابرا واحمد،٢٠٠٦، ٧٣)

المبحث الثالث

الحوكمة ومتطلبات الافصاح عن المخاطر في المصارف الإسلامية

أولاً- علاقة ألحوكمة بالافصاح المحاسبي

ان الافصاح عن المعلومات يعد جوهر الحوكمة الفعال وركناً اساسياً من إطارها المعبر عن مدى التزام المؤسسة وعن احترامها لحقوق أصحاب المصالح كافة، ولفعاليته في إزالة تضارب المصالح الناتجة عن عدم تمتثل المعلومات، (lonelia and seria, 2015, 4) ويعد مطلباً اساسياً أفرزته ضروريات الحوكمة، لأن تحقيق الهدف الأساسي من أنظمة الحوكمة في المصارف هو الحفاظ على مصاح المساهمين والأطراف الأخرى، وكل مصرف ملزم قانونياً في اعطاء معلومات ضرورية وصادقة وكافية لكل المتعاملين، وان الافصاح والشفافية والحوكمة في المصارف يؤثر كل منهما في الآخر، ويتأثر به فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإن اطار الحوكمة يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجوده المالية والمحاسبية. (عومرية،٢٠١٤، ٥٨)

عليه يمكن القول إن العلاقة بين الحوكمة والافصاح علاقة ذات اتجاهين، إذ يتوقف تحقيق مزايا ومنافع الحوكمة على افصاح المؤسسات عن ممارسات الحوكمة بها، مما يؤدي الى زيادة مصداقية الشركات أمام جمهور المتعاملين واكتسابها سمعة حسنة ، الأمر الذي يعيد الثقة بها ويسوق المال ككل، وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ويمكن القول حينئذ إن الافصاح يعمل على تدعيم وزيادة فاعلية حوكمة المؤسسات (بن طاهر وبوطلاعة،٢٠١٢، ١٠)، كما إن الحوكمة في الوقت نفسه ساعدت بشكل

كبير في تحفيز الشركات بوجه عام والمصارف بوجه خاص على الافصاح عن كافة المعلومات الضرورية للاطراف المحيطة، (حكيم،٢٠١٦،١٣٨) من خلال توفير أسس ومعايير للافصاح والشفافية بحيث تضمن شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لاعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة عن نشاط المؤسسة. (بن طاهروبوطلاعة، ٢٠١٢،١٠)

ثانياً- متطلبات الافصاح عن المخاطر في المصارف الإسلامية

أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية في كانون الاول (سبتمبر)٢٠٠٧، معيارا يتضمن ارشادات حول كيفية الافصاح عن انواع المخاطر التي تواجهها المصارف الإسلامية أسماه: **معيار الافصاحات لتعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية اسلامية، عدا مؤسسات التأمين /التكافل**، وتتضمن أهم الافصاحات الموصى بها في هذا المعيار فيما يتعلق بالمخاطر من معلومات نوعية وكمية والتي ينبغي على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية التقيد بها ضمن نطاق الافصاح في القوائم المالية والتقارير الملحقة وتقرير مجلس الادارة والتي تشمل:

١. الافصاحات المتعلقة بالتعرض للمخاطر وتقييمها: (المعياررقم ٤:ifsb:2007)

يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تصف كل جزئية من المخاطر على حدة، أهدافها وسياساتها وممارساتها المتعلقة بإدارة المخاطر، وهيكلية وتنظيم إعداد التقارير، وأنظمة القياس المتعلقة بالمخاطر، وقياس مؤشرات التعرض للمخاطر وسياسات التحوط/ أو التحقيق من المخاطر، والاستراتيجيات والإجراءات لمراقبة الفاعلية المستمرة لأدوات إدارة المخاطر وأساليبها.

٢. الافصاحات المتعلقة بمخاطر الائتمان: (المعيار رقم ٤: ifsb: 2007)

يجب إعداد إفصاحات عن المعلومات التي تعكس التعرض الكلي لمخاطر الائتمان، والتوزيع أو النسب المئوية للتعرض لمخاطر الائتمان بحسب الفئات، والطرف المقابل، والتوزيع الجغرافي، والصناعة، ونوعية الموجودات بشكل عام وبحسب القطاعات.

٣. الافصاحات المتعلقة بالتخفيف من مخاطر الائتمان: (المعيار رقم ٤:Ifsb:2007)

يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إعداد إفصاحات فيما يتعلق بأساليبها المتبعة في التخفيف من مخاطر الائتمان والتي تم الاعتراف بها لأغراض تخفيض متطلبات رأس المال.

٤. الافصاحات المتعلقة بمخاطر السيولة: (المعيار رقم ٤ :Ifsb:2007)

يجب على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية إعداد إفصاحات فيما يتعلق بإطار إدارة سيولتها على أساس شامل ومنفصل، بحسب فئات الأموال التي تقبلها والتمويل الذي تمنحه.

٥. الافصاحات المتعلقة بمخاطر السوق: (المعيار رقم ٤ :Ifsb:2007)

يجب على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية إعداد إفصاحات حول إطار إدارة مخاطر السوق فيما يتعلق بجميع الموجودات المتاحة للبيع، بما في ذلك الموجودات التي لا توجد لها سوق حاضرة و/أو التي تكون عرضة لتقلبات عالية في الأسعار.

٦ . الافصاحات المتعلقة بمخاطر التشغيل: (المعيار رقم ٤ :Ifsb:2007)

يجب على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أن تقدم إفصاحات فيما يتعلق بأنظمتها وإجراءاتها الرقابية، بما في ذلك الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

٧. الافصاحات المتعلقة بمخاطر معدل العائد: (المعيار رقم ٤ :Ifsb:2007)

يجب على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية تقديم إفصاحات نوعية وكمية عن العوامل التي تتسبب في مخاطر معدل العائد، وبعض المؤشرات لهذه المخاطر بما في ذلك البيانات عن فجوات الاستحقاق، وعن الحساسية للتغيرات في معدل العائد في السوق على عقود التمويل الإسلامي المختلفة.

٨ . إفصاحات الضوابط الشرعية: (المعيار رقم ٤ :Ifsb:2007)

يجب على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية تقديم إفصاحات فيما يتعلق بالضوابط الشرعية، ويجب أن تشمل تلك الإفصاحات معلومات نوعية وكمية حول الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وشفافية التقارير المالية فيما يتعلق بحسابات الإستثمار.

المبحث الرابع

دراسة تحليلية واختبار الفرضيات

يهدف هذا إلى تحليل آليات الحوكمة في المصارف الإسلامية عينة البحث وتحليل مستوى الافصاح عن المخاطر فيها، إلى جانب اختبار الفرضيات عبر مجموعة من الأدوات الاحصائية بهدف قبول أو رفض الفرضيات.

أولاً- تحليل مستوى التزام المصارف الاسلامية العراقية عينة البحث بآليات الحوكمة

بهدف تحديد مستوى التزام المصارف الإسلامية العراقية عينة البحث بآليات الحوكمة وأثرها في مستوى الافصاح عن المخاطر تم إعداد مؤشر (قائمة فحص) لآليات الحوكمة كما هو موضح في الملحق (١)، ومثلث هذه القائمة المصدر الرئيس الذي اعتمده الباحث في الحصول على المعلومات المتعلقة بالدراسة الميدانية، و تم الاعتماد على المقاييس المتوافرة في الادبيات المتعلقة بالدراسة ، فضلا عن المعايير والارشادات الصادرة عن الهيئات التي تعنى بالمؤسسات المالية الإسلامية، مثل المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والارشادات والمعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية .

١. تحليل الالتزام بالآليات الداخلية لحوكمة المصارف الإسلامية

من الجدول ١ يتضح أن مستوى التزام المصارف الاسلامية العراقية عينة البحث بآليات الحوكمة الداخلية كان جيداً، إذ احتلت الية مجلس الإدارة المرتبة الأولى بمستوى الالتزام بها وبنسبة (٨٨%)، تلتها آلية تركز الملكية وبنسبة (٨٧%)، فيما جاءت آلية كفاية رأس المال الرقابي بالمرتبة الاخيرة بواقع (٦٣%)، وتراوحت نسبة الالتزام ببقية الآليات (٧٨%-٨٢%)، كمتوسط للسنوات البحثية الخمس.

الجدول ١

متوسط نسب التزام المصارف بالآليات الداخلية للحوكمة

الآليات الداخلية لحوكمة المصارف	مستوى نسب الالتزام المصارف بالآليات الداخلية للسنوات الخمس %						متوسط النسبة المئوية
	م. العراق الاسلامي	م. الوطني الاسلامي	م. ايلاف الاسلامي	م. جيهان الاسلامي	م. كردستان الدولي	م. البلاد الاسلامي	
مجلس الادارة	٩٤	٩٤	٧٧	٧٨	٩٧	٨٥	٨٨
المراجعة والضبط	٩١	٧٥	٧٨	٦٢	٨٤	٧٥	٧٨
تركز الملكية	٧٨	٩٠	٩٨	٦٨	١٠٠	٩٠	٨٧
تعويضات المدير التنفيذي	٨٠	٩٠	٨٠	٧٥	٩٠	٧٥	٨٢
التدقيق الداخلي	٨٠	٨٨	٨٠	٦٤	٨٨	٨٠	٨٠
كفاءة رأس المال	٧٦	٧٦	٥٠	٥٢	٥٦	٧٠	٦٣
متوسط نسبة التزام المصارف بالآليات	٨٣	٨٦	٧٧	٦٧	٨٦	٧٩	٨٠

المصدر: من إعداد الباحثين

٢. تحليل نسبة الالتزام بالاليات الخارجية لحوكمة المصارف الاسلامية

حققت المصارف الاسلامية العراقية المبحوثة نسبة التزام تامة بآلية التدقيق الخارجي (١٠٠)، تلتها الية هيئة الرقابة الشرعية وبنسبة التزام بلغت (٨٦%)، فيما كانت النسب هلالية التشريعات والقوانين (٦٩%) كمتوسط للسنوات البحثية الخمس. والجدول ٢ يوضح ذلك.

الجدول ٢

متوسط نسب التزام المصارف بالآليات الخارجية للحوكمة

الآليات الخارجية لحوكمة المصارف	مستوى نسب الالتزام المصارف بالآليات الخارجية للسنوات الخمس %						متوسط النسبة المئوية
	م. العراق الاسلامي	م. الوطني الاسلامي	م. ايلاف الاسلامي	م. جيهان الاسلامي	م. كردستان الدولي	م. البلاد الاسلامي	
التشريعات والقوانين	٦٧	٦٧	٦٧	٦٧	٧٧	٦٧	٦٩
هيئة الرقابة الشرعية	٩١	٨٩	٨٩	٧٧	٨٩	٨٠	٨٦
التدقيق الخارجي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
متوسط نسبة التزام المصارف بالآليات	٨٦	٨٥	٨٥	٨١	٨٩	١٨٠	٨٥

المصدر: من إعداد الباحثين

ثانياً- تحليل مستوى الافصاح عن المخاطر في المصارف الاسلامية العراقية عينة البحث

يتناول هذا المبحث قياس مستوى الافصاح عن المخاطر في المصارف الإسلامية العراقية قيد الدراسة ومن أجل ذلك تم إعداد مؤشر (قائمة فحص) للافصاح عن المخاطر الذي وذلك بالاعتماد على المقاييس المتوافرة في الادبيات الخاصة بمتغيرات الدراسة الى جانب الاعتماد على معيار الافصاحات لتعزيز الشفافية وانضباط السوق، الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، ويوضح الملحق ٢ مؤشر الافصاح عن المخاطر، وقد تم اجراء تحليل المضمون للقوائم والتقارير المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية عينة البحث للمدة الممتدة في السنوات (٢٠١٢-٢٠١٦) وكذلك البيانات المنشورة على الموقع الالكتروني للمصارف أو في سوق العراق للأوراق المالية.

في ضوء ماسبق يتضح أن مستوى إفصاح غالبية المصارف عينة البحث كان متذبذبا وجيدا الى حد ما .

الجدول ٣

متوسط نسب الافصاح عن المخاطر للسنوات الخمس

مجالات الافصاح عن المخاطر	متوسط افصاح المصارف عن المخاطر للسنوات الخمس%						متوسط النسبة المئوية
	م. العراق الاسلامي	م. الوطني الاسلامي	م. ايلاف الاسلامي	م. جيهان الاسلامي	م. كردستان الدولي	م. البلاد الاسلامي	
هيكل راس المال	٩٧	٨٦	٨٩	٩٤	١٠٠	٨٦	٩٢
كفاية راس المال	٩٥	٨٥	٧٥	٤٥	١٠٠	٥٠	٧٥
التعرض للمخاطر وتقييمها	١٠٠	٩٠	٦٠	٥٥	١٠٠	٧٥	٨٠

مجالات الافصاح عن المخاطر	متوسط افصاح المصارف عن المخاطر للسنوات الخمس%						متوسط النسبة المئوية
	م. العراق الاسلامي	م. الوطني الاسلامي	م. ايلاف الاسلامي	م. جيهان الاسلامي	م. كردستان الدولي	م. البلاد الاسلامي	
مخاطر الائتمان	٩١	٩١	٤٣	٣٧	٨٦	٧١	٧٠
مخاطر السيولة	١٠٠	٧٥	٦٥	١٠	٨٥	٩٥	٧٢
مخاطر السوق	٦٥	٤٥	٢٥	٥	٦٠	٧٠	٤٥
مخاطر التشغيل	٧٥	٧٥	٠	٠	٧٠	٢٥	٤١
مخاطر معدل العائد	٠	٠	٠	٤	٨	٠	٢
مخاطر عدم الالتزام بالشريعة	٨٠	٦٠	٦٠	٥٢	٦٤	٦٠	٦٣
متوسط نسبة الافصاح عن المخاطر	٧٨	٦٧	٤٦	٣٤	٧٥	٥٩	٦٧

المصدر: من إعداد الباحثين

ويرى الباحثان ضرورة قيام المصارف الاسلامية العراقية بزيادة مستوى الافصاح عن مخاطر أعمالها، وذلك لمساعدة أصحاب المصالح والمستثمرين في تقييم المخاطر التي تحيط باستثماراتهم، واتخاذ القرارات على اسس واضحة تبعا لذلك.

ثالثاً- اختبار الفرضيات

سيتم اختبار فرضيتي البحث الرئيستين، من أجل التعرف على طبيعة وأثر العلاقة بين آليات حوكمة المصارف الإسلامية والافصاح عن المخاطر فيها، من خلال اختبارات علاقات الارتباط والانحدار الخطي البسيط. وبهدف اختبار الفرضية الرئيسة الأولى والتي تنص على وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين آليات الحوكمة في المصارف الإسلامية والافصاح عن المخاطر والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها والمتعلقة بارتباط آليات الحوكمة كل على حدة بالافصاح عن المخاطر بعلاقة معنوية موجبة، تمت الاستعانة بمعامل الارتباط البسيط بيرسون، وتم التوسع في اختبار العلاقات لتشمل المتغيرات الجزئية المستقلة جميعها وتم الحصول على النتائج الآتية:

١. تحليل العلاقة بين آليات الحوكمة والافصاح عن المخاطر عبر معامل الارتباط بيرسون

يتضح من الجدول ٤ وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠،٠٠٠) بين آليات الحوكمة في المصارف الإسلامية والافصاح عن المخاطر في تلك المصارف، من خلال ماتمثله قيمة معامل الارتباط البالغة (٠،٨١٩) عند مستوى دلالة (٠،٠٠٠) وهي قيمة معنوية وذات دلالة. كما يتضح أن آليات مجلس الإدارة والتدقيق الداخلي وكفاية رأس المال الرقابي ترتبط بشكل كبير وإيجابي بالافصاح عن المخاطر بدلالة قيمة الارتباط الموجبة البالغة (٠،٦٧٠) (٠،٦٥٥) (٠،٥٩٩) على التوالي وعند مستوى دلالة معنوي عند (٠،٠٠٠) تليها آلية هيئة الرقابة الشرعية عند معامل ارتباط قيمته (٠،٥٣٠) عند مستوى دلالة معنوي (٠،٠٠٣)، ثم آلية تعويضات المدير التنفيذي لمعامل ارتباط قيمته (٠,٤٦٨) وبمستوى دلالة معنوي عند (٠،٠٠٩)، فيما بلغت قيمة معامل ارتباط آلية التشريعات والقوانين (٠،٤٣١) وعند مستوى دلالة (٠،٠١٧)، وبلغت قيمة معامل ارتباط لجنة المراجعة والضبط (٣،٩٦) عند مستوى دلالة (٠،٠٣٠). ويتضح كذلك إيجابية العلاقة بين آلية نركز الملكية والافصاح عن المخاطر ولكن عدم معنويتها، أما عن علاقة آلية التدقيق الخارجي بالافصاح عن المخاطر فيتعذر قياسها بسبب التزام المصارف الإسلامية عينة البحث بشكل تام بهذه الآلية، مما يؤدي إلى عدم وجود تباينات في القراءات مما يحول دون اختبار العلاقة والأثر، وبذلك تقبل الفرضية الرئيسة الاولى.

الجدول ٤
العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع

المتغير التابع / المتغيرات المستقلة	الافصاح عن مخاطر		
	مقدار العلاقة	مستوى الدلالة	القبول او الرفض
آلية مجلس الادارة	٠,٦٧٠ *	٠,٠٠٠	القبول
آلية لجنة المراجعة والضبط	٠,٣٩٦ *	٠,٠٣٠	القبول
آلية تركز الملكية	٠,٣١٥ N.S	٠,٠٩٠	الرفض
آلية تعويضات المدير التنفيذي	٠,٤٦٨ *	٠,٠٠٩	القبول
آلية التدقيق الداخلي	٠,٦٥٥ *	٠,٠٠٠	القبول
آلية كفاية رأس المال الرقابي	٠,٥٩٩	٠,٠٠٠	القبول
آلية التشريعات والقوانين	٠,٤٣١ *	٠,٠١٧	القبول
آلية هيئة الرقابة الشرعية	٠,٥٣٠ *	٠,٠٠٣	القبول
آلية التدقيق الخارجي	N/A	N/A	N/A
المؤشر الكلي: اليات الحوكمة في المصارف الإسلامية	٠,٨١٩	٠,٠٠٠	القبول

( ) تشير الى قيمة (t) المحسوبة N.S=not signiticant { } تشير الى قيمة p-value p ≤ 0.05
المصدر: من إعداد الباحثين

تحليل أثر آليات الحوكمة في الافصاح عن المخاطر

بهدف اختبار الفرضية الرئيسة الثانية التي تنص على وجود أثر إيجابي معنوي لآليات الحوكمة في المصارف في الافصاح عن المخاطر، تم إجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط للوقوف على حجم تأثير المتغيرات المستقلة واتجاهه ومعنويته، يبين الجدول ٥ وجود أثر إيجابي لآليات الحوكمة في المصارف الإسلامية في مستوى الافصاح المحاسبي، وذلك من خلال قيمة المعلمة (B1) البالغة (٢,٠٩) وهي قيمة معنوية موجبة بدلالة قيمة (t) المحسوبة والبالغة (٧,٥٧) عند مستوى احتمالية (٠,٠٠٠)، كما يتضح أن آليات الحوكمة في المصارف الإسلامية العراقية تفسر مانسبته (٢، ٦٧%) من متغيرات الافصاح عن المخاطر، وأن نسبة (٨، ٣٨%) من متغيرات الافصاح تعود إلى عوامل اخرى لم يتضمنها الأنموذج بدلالة قيمة معامل الانحدار البسيط والبالغة (٠,٦٧٢) عند مستوى احتمالية (٠,٠٠٠) وبلغت قيمة (F) المحسوبة (٥٧,٢٥) باحتمالية (٠,٠٠٠) وبذلك تقبل الفرضية الرئيسة الثانية.

الجدول ٥
أثر أليات ألحوكمة في الافصاح عن المخاطر

المتغير المستقل / المتغير المعتمد	آليات الحوكمة في المصارف الإسلامية		R^2	F المحسوبة	P.value
	B.	B1			
الافصاح عن المخاطر	-١,٠٤ N.s(-٤,٧٤) {٠,٠٠٠}	٢,٠٩ (٧,٥٧)* {٠,٠٠٠}	٠,٦٧٢	٥٧,٢٥	٠,٠٠٠

( ) تشير الى قيمة (t) المحسوبة N.S=not signiticant { } تشير الى قيمة p-value p ≤ 0.05
المصدر: من إعداد الباحثين

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- الاستنتاجات

١. الحوكمة مطلب أساس لجميع المؤسسات وخصوصا المالية منها، لأنها تتعامل بأموال الغير مما يقتضي حماية هذه الاموال والمحافظة عليها.
٢. إن نجاح المصارف الإسلامية ينتج عن أخذها بالآليات والمفاهيم التي تقوم عليها الحوكمة في ترسيخ القواعد والضوابط والسياسات المحاسبية والادارية في ضبط أعمالها.
٣. لقد أسهمت كل من معايير المحاسبة الإسلامية، وارشادات مجلس الخدمات المالية الإسلامية في دعم الافصاح المحاسبي بوجه عام والافصاح عن المخاطر بوجه خاص.
٤. تتمثل الآليات الداخلية للحوكمة في المصارف الإسلامية بآلية مجلس الادارة ولجنة المراجعة والتدقيق الداخلي وتركز الملكية وتعويضات المدير وكفاية رأس المال الرقابي.
٥. تتمثل الآليات الخارجية للحوكمة في المصارف الإسلامية بآلية التشريعات والقوانين وهيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الخارجي.
٦. تنقسم المخاطر في المصارف الإسلامية إلى مخاطر (ائتمان واستثمار في رؤوس الأموال وسوق وسيولة ومعدل عائد وتشغيل)
٧. للإفصاح المحاسبي أهمية بالغة لجميع الأطراف وخصوصا المستثمرين لما يقدمه من معلومات تفيدهم في اتخاذ القرارات الإقتصادية الملائمة.
٨. لقد تضمن معيار الإفصاحات لتعزيز الشفافية الصادر عن مجلس الخدمات المالية مؤشرات مهمة أسهمت في تعزيز الإفصاح عن المخاطر في المصارف الإسلامية

أ. استنتاجات الجانب التطبيقي

١. اهتمام المصارف الإسلامية العراقية بتطبيق آليات الحوكمة بشكل عام مع تباين التطبيق بين المصارف المبحوثة والسنوات البحثية
٢. تفاوت نسب الالتزام بآليات الحوكمة الداخلية، إذ حصلت آليات مجلس الادارة وتركز الملكية على أعلى النسب في حين أن أقل نسبة تطبيق كان لآلية كفاية رأس المال الرقابي .
٣. تفاوت المصارف الاسلامية المبحوثة في نسب الالتزام بآليات الحوكمة الداخلية، حيث احتل مصرفا كوردستان الدولي والوطني الاسلامي المرتبة الاولى، فيما جاء مصرف جيهان الاسلامي في المرتبة الاخيرة .
٤. كانت نسبة الالتزام بآليات الحوكمة الخارجية جيدة عموما إذ جاءت آلية التدقيق الخارجي في المرتبة الأولى تلتها آلية التشريعات والقوانين .
٥. تفاوتت المصارف المبحوثة في مستويات الافصاح عن المخاطر، إذ احتل المصرف العراقي الاسلامي المرتبة الأولى، فيما جاء مصرف جيهان الاسلامي في المرتبة الاخيرة .
٦. احتل الافصاح عن هيكل رأس المال المرتبة الأولى من بين أنواع الافصاحات عن المخاطر يليه الافصاح عن التعرض للمخاطر وتقييمها، فيما جاء الافصاح عن مخاطر معدل العائد في المرتبة الأخيرة.
٧. بلغت مستويات الافصاح عن مخاطر معدل العائد ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق مستويات منخفضة وغير مقبولة .
٨. هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية موجبة بين آليات حوكمة المصارف الإسلامية والافصاح عن المخاطر .

٩. إن آليات الحوكمة بشكل عام لها أثر معنوي موجب ذو دلالة إحصائية في الافصاح عن المخاطر، وهذا يفسر دور آليات حوكمة المصارف الإسلامية في تحقيق وتعزيز مستوى الافصاح عن المخاطر.

ثانياً- التوصيات

١. ضرورة إفصاح المصارف الاسلامية العراقية عن المخاطر الناتجة عن كل نوع من أنواع العقود الماليه الإسلامية وبشكل مفصل والضمانات المخففة لها نوعياً وكمياً في تقرير مجلس الادارة والتقارير والكشوفات الملحقة .
٢. ضرورة توسع المصارف الاسلامية العراقية في الإفصاح عن كيفية حساب نسبة كفاية رأس المال ورأس المال المقابل لكل من مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل وبشكل منفصل.
٣. ضرورة الافصاح في التقرير السنوي للبيانات والقوائم المالية التي تعدها المصارف الإسلامية العراقية عن مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية.
٤. ضرورة إنشاء هيئة رقابة شرعية مركزية مهمتها تنظيم وتطوير وإصدار الفتوى ومتابعة عمل الهيئات الشرعية داخل المصارف الإسلامية، وذلك لتفادي المشاكل الناجمة عن اختلاف الآراء الفقهية المتعلقة بالأدوات والأساليب التمويلية والاستثمارية.
٥. ضرورة تنظيم مهنة التدقيق الشرعي الخارجي وإقرار القوانين التي تعمل على رعاية المهنة وتطويرها.
٦. ضرورة تأهيل الكفاءات البشرية من خلال إخضاعهم لدورات تطويرية لتمكينهم من تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية وأسس الافصاح عن المخاطر بشكل سليم.
٧. ضرورة قيام المصارف الاسلامية بدعم الاكاديمين والمتخصصين للقيام بأبحاث ودراسات لها علاقة بانشطة المصارف الاسلامية وبما يزيد هذه الانشطة عمقاً وثراءً.
٨. ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بإعداد ندوات ودورات لمدراء المصارف الإسلامية العراقية حول آليات الحوكمة ودورها في دعم الافصاح المحاسبي خصوصاً عن المخاطر المصرفية.
٩. ضرورة إعادة النظر في النظام المحاسبي المصرفي المطبقة في العراق بما يتلاءم وخصوصية نشاط المصارف الإسلامية.

المصادر

أولاً- المصادر باللغة العربية

١. إبراهيم، ليث خليل، ٢٠١٣، تأثير آليات الحوكمة على الافصاح المحاسبي الطوعي في القطاع المصرفي، دراسة استطلاعية في مصارف القطاع الخاص العراقية، رسالة ماجستير محاسبة، جامعة الموصل.
٢. اسماء طهراوي وعبد الرزاق، بن حبيب، بدون تاريخ، ادارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل، مجلة دراسات اقتصادية اسلامية، المجلد ١٩، العدد ١.
٣. أصيل، شراد محمد، ٢٠١٦، المراجعة الخارجية كآلية لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر- بسكرة – الجزائر.
٤. بن درويش، عدنان بن حيدر، ٢٠٠٧، حوكمة الشركات ودور مجلس الادارة، اتحاد المصارف العربية.
٥. التقرير السنوي للمصارف عينة البحث للسنوات، (٢٠١٢، ٢٠١٦).
٦. جمعة، هوام ونوال العشوري، ٢٠١٠، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، الملتقى الوطني حول الحوكمة (واقع، رهانات، آفاق) جامعة العربي بن مهيدي – ام البواني.
٧. الجنابي، ريم محسن خضر، ٢٠٠٨، أثر حوكمة الشركات في القيمة السوقية لأسهم رأس المال في الشركات المصرفية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد.

٨. حكيم، براضية، ٢٠١٦، اهمية تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة لتفعيل حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، اطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن علي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
٩. الخالدي، حمد عبد الحسين راضي، ٢٠٠٨، تأثير الآليات الداخلية للحاكمية في الآداء والمخاطرة المصرفية لعينة من المصارف الأهلية العراقية، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد.
١٠. خان، طارق الله واحمد، حبيب، ٢٠٠٣، ادارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، البنك الاسلامي للتنمية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب .
١١. خديجة، خالد والرفاعي، غالب عوض، بدون تاريخ، مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية وسبل التعليل منها. Iefpedia.com
١٢. الرقيبي، جمعة محمد، ٢٠٠٨، المؤسسات التي تقدم خدمات مالية اسلامية ومدى حاجتها لحوكمة متطورة، دراسة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية، طرابلس، ليبيا.
١٣. زوينة، بن فرج، ٢٠١٤، المخطط المحاسبي، البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، اطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، الجزائر
١٤. زيدان، محمد، ٢٠٠٩، أهمية ارساء وتعزيز الحوكمة في القطاع المصرفي بالاشارة الى البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد ٩.
١٥. سامي، مجددي محمد، ٢٠٠٩، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الاعمال المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، العدد ٢، المجلد٤٦.
١٦. شابرا، محمد عمر واحمد، حبيب، ٢٠٠٦، الادارة المؤسسية في المؤسسات الإسلامية، البنك الاسلامي، البنك الاسلامي للتنمية، الطبعة الاولى.
١٧. العاني، صفاء احمد والعزاوي، محمد عبد الله، بدون تاريخ، التدقيق الداخلي في ظل اطار حوكمة الشركات ودوره في زيادة قيمة الشركة، بحث منشور على الرابط. aladalacenter.com/indox.php/component/weblinks/284
١٨. عثمان، محمد داؤود، ٢٠٠٨، أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك – دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الاردنية بأستخدام معادلة Tobins Q، اطروحة دكتوراه، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
١٩. عريقات، حربي محمد وعقل، سعيد جمعة، ٢٠١٢، ادارة المصارف الإسلامية (مدخل حديث)، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية.
٢٠. علي، يوسف، ٢٠١٢، أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية – دراسة تطبيقية – مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد ١.
٢١. عومرية، حماش، ٢٠١٤، أثر الحوكمة على مستوى الافصاح عن المعلومة المحاسبية – دراسة ميدانية ولاية سعيدة، رسالة ماجستير، جامعة الطاهر مولاي سعيدة – الجزائر.
٢٢. كمال، بوعظم وبو رقبة، شوقي، ٢٠٠٩، تطوير نظام ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية ضرورة حتمية في ظل الازمة المالية العالمية، الملتقى الدولي الثاني، المركز الجامعي بخميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.
٢٣. لايقة، رولا كاسر، ٢٠٠٧، القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا.
٢٤. مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ٢٠٠٥، المبادئ الارشادية لأدارة المخاطر للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية اسلامية.
٢٥. مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ٢٠٠٧، معيار الافصاحات لتعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية اسامية (عدا مؤسسات التأمين الإسلامية، التكافل).

ثانياً- المصادر باللغة الانكليزية

1. Lonelia, Alexandra Feldioreanu and sema, Crina, 2015, Corporate governance disclouser of banks in Romania and Malaysia and the quality of the websites, Accaunting andManagement Information systems, vol.14 no.1.
2. Perry ،Frederick.v. ،no Deata ،The Corporate Governance of Islamic Banks: A Better way of Dong Business? Michigan state journal of International Low vol 1, 9:2.